# The Geopolitical Challenges In A Multipolar International System

**Dr. Shadi Sheheilah** *

**(Received 7 / 4 / 2025. Accepted 27 / 5 / 2025)**


## ABSTRACT

The study examines the emerging geopolitical challenges amid the transition from a U.S.-led unipolar international system to a multipolar order marked by the rise of powers such as China, Russia, and India. This shift has intensified strategic, military, and economic rivalries while undermining the capacity of traditional international institutions like the United Nations and the World Trade Organization to address global crises. The research hypothesizes that multipolarity fosters a competitive environment that heightens the risks of indirect conflicts, impedes cooperation on transnational challenges such as pandemics and climate change, and diminishes the effectiveness of collective conflict-resolution mechanisms. The study aims to analyze the nature of these challenges, evaluate the performance of international institutions, and explore the role of regional powers in either fostering balance or deepening divisions. Employing a critical analytical methodology, the findings reveal escalating military and technological competition, particularly in strategic regions of influence. They also highlight the inability of international institutions to forge consensus due to entrenched divisions, while regional powers like India and Turkey have capitalized on institutional vacuums to expand their influence. Additionally, transnational challenges have worsened due to conflicting national agendas and a lack of global coordination.


**Keywords:** Multipolar International system, geopolitical competition, international institutions, cybersecurity, transnational challenges.

**Copyright** **:** Latakia University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, University of Latakia, Latakia, Syria.** Shadi sheheilah@tishreen.edu.sy

# التحديات الجيوسياسية في ظل النظام الدولي متعدد الأقطاب

**د. شادي شهيله***

**(تاريخ الإيداع 7 / 4 / 2025. قُبِل للنشر في 27 / 5/ 2025)**


## □ ملخّص □

يناقش البحث التحديات الجيوسياسية الناشئة في ظل التحول من النظام الدولي أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة إلى نظام متعدد الأقطاب مع صعود قوى صاعدة مثل الصين وروسيا والهند، مما أدى إلى تنافس استراتيجي وعسكري واقتصادي متصاعد، وإضعاف قدرة المؤسسات الدولية التقليدية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية على إدارة الأزمات العالمية. تتبنى الدراسة فرضيةً مفادها أن تعدد الأقطاب يعزز بيئةً تنافسيةً تزيد مخاطر الصراعات غير المباشرة، وتُعيق التعاون في مواجهة التحديات العابرة للحدود كالأوبئة وتغير المناخ، بينما تتراجع فاعلية الآليات الجماعية لحل النزاعات. وهدفت إلى تحليل طبيعة هذه التحديات وتقييم أداء المؤسسات الدولية، مع استكشاف دور القوى الإقليمية في تعزيز التوازن أو تفاقم الانقسامات. اعتمد البحث على منهجية تحليلية نقدية، وكشفت النتائج عن تصاعد التنافس العسكري والتكنولوجي، خاصة في مناطق النفوذ الحيوية. كما أبرزت عجز المؤسسات الدولية عن تحقيق إجماع بسبب الانقسامات، بينما نجحت قوى إقليمية كالهند وتركيا في استغلال الفراغ المؤسسي لتعزيز نفوذها. كما تفاقمت التحديات العابرة للحدود، بسبب تضارب الأجندات الوطنية وغياب التنسيق العالمي.


**الكلمات المفتاحية:** النظام الدولي متعدد الأقطاب، التنافس الجيوسياسي، المؤسسات الدولية، الأمن السيبراني، التحديات العابرة للحدود.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY–NC–SA 04

* أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.
Shadi_sheheilah@tishreen.edu.sy

## مقدمة

شهد النظام الدولي تحولات جذرية في العقود الأخيرة، انتقل فيها من هيمنة أحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ إلى نظام متعدد الأقطاب يتسم ببروز فواعل دولية وإقليمية جديدة تُنافس النفوذ التقليدي للقوى الغربية. فبعد أن سيطرت واشنطن لعقود على مفاصل السياسة العالمية عبر تفوقها العسكري والاقتصادي والثقافي، بدأت ملامح نظام دولي جديد تتبلور مع صعود الصين كقوة اقتصادية وعسكرية منافسة، وعودة روسيا كفاعل جيوسياسي مؤثر عبر أدوات الطاقة والتوسع الإقليمي، وتنامي دور الاتحاد الأوروبي ككتلة ذات أولويات استراتيجية مستقلة، فضلاً عن صعود قوى إقليمية مثل الهند والبرازيل وتركيا، التي تسعى لتعزيز نفوذها في محيطها الإقليمي والعالمي.

هذا التحول لم يقتصر على الجانب العسكري أو الاقتصادي، بل امتد ليشكل إعادة تشكيل للتحالفات الدولية وهياكل الحوكمة العالمية. فعلى سبيل المثال، لم تعد مؤسسات مثل الأمم المتحدة أو صندوق النقد الدولي تعكس التوازنات الجديدة للقوة، ما أدى إلى ظهور منصات موازية مثل مجموعة بريكس (BRICS)، التي تهدف إلى خلق نظام مالي بديل. كما أن العولمة، التي كانت تعد أداة لتعزيز الهيمنة الغربية، أصبحت ساحة للتنافس بين النماذج المختلفة، حيث تقدم الصين نموذجاً للتنمية السلطوية، بينما تواجه الديمقراطيات الغربية تحديات داخلية تضعف جاذبيتها.

من ناحية أخرى، يُثار جدل أكاديمي حول ما إذا كان النظام المتعدد الأقطاب سيؤدي إلى استقرار نسبي من خلال توازن القوى، أم سيزيد من الفوضى الجيوسياسية بسبب غياب قيادة عالمية فاعلة. ففي النظام الأحادي، كانت الولايات المتحدة قادرة – وإن بشكل غير كامل – على فرض قواعد اللعبة الدولية، كما في حرب الخليج (1991) أو إدارة الأزمات المالية. أما اليوم، فإن تعدد المراكز القوية يخلق بيئةً تنافسيةً تتصارع فيها الأجندات، كما يتجلى في التنافس الأمريكي–الصيني على الهيمنة التكنولوجية، أو الأزمة الأوكرانية التي كشفت انقسامات عميقة بين الغرب وروسيا، وفشل الدبلوماسية الدولية في احتواء الصراع.

لا يمكن فهم هذه الديناميكيات دون النظر إلى العوامل الهيكلية التي غذّت تعدد الأقطاب، مثل التراجع النسبي للهيمنة الأمريكية، فمع حروب العراق وأفغانستان والأزمة المالية (2008)، تراجعت القدرة الأمريكية على لعب دور الشرطي العالمي، بينما تعاظم الدور الصيني عبر مبادرات مثل الحزام والطريق. والثورة التكنولوجية والرقمية التي حوّلت مصادر القوة من الأسلحة التقليدية إلى الهيمنة على البنى التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي، مما فتح مجالاً للتنافس خارج الإطار الغربي التقليدي. أيضاً تغير أولويات الأمن القومي من مواجهة الإرهاب إلى التركيز على المواجهة مع الخصوم الجيوسياسيين، كما في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين، أو التوسع العسكري الروسي. إضافة إلى التحديات العابرة للحدود مثل تغير المناخ والأوبئة (كوفيد–19)، التي كشفت محدودية التعاون الدولي في ظل انقسامات القوى الكبرى.

في هذا السياق، تُبرز الدراسة أهمية تحليل التداخل بين المستويات الجيوسياسية المختلفة، فالتنافس العسكري في بحر الصين الجنوبي مرتبط بالصراع الاقتصادي على الموارد، كما أن أزمات الطاقة في أوروبا تعكس استخدام روسيا للغاز كسلاح جيوسياسي. وبينما تقدم بعض الأدبيات النظام متعدد الأقطاب كبديل ديمقراطي عن الهيمنة الأحادية، يشير واقع الصراعات إلى خطر تحوله إلى ساحة لحروب بالوكالة وتفكك التضامن الدولي.

أخيراً، يُعد هذا التحليل ضرورياً لفهم مستقبل النظام الدولي في ظل تسارع التغيرات، حيث لم تعد المعايير التقليدية للقوة كافية لتفسير سلوك الفواعل الجديدة، مما يستدعي إعادة النظر في النظريات الكلاسيكية للعلاقات الدولية.

## أهمية البحث وأهدافه:

تشهد المرحلة الراهنة تحولات جذرية في هيكل النظام الدولي، حيث لم يعد العالم خاضعاً لهيمنة قوة أحادية أو حتى ثنائية القطبية، بل يشهد تعدداً في المراكز الفاعلة (الصين، روسيا، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، وقوى إقليمية صاعدة). هذا التحول يطرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة التحديات الجيوسياسية الجديدة الناشئة في ظل هذا النظام، وقدرة الفواعل الدوليين على إدارة التفاعلات المعقدة بين التعاون والتنافس. تكمن الإشكالية المركزية في:

كيف يُعيد النظام الدولي متعدد الأقطاب تشكيل التحديات الجيوسياسية، وما مدى فاعلية الآليات الحالية في إدارة هذه التحديات دون التصعيد نحو صراعات مفتوحة أو انهيار التعاون الدولي؟

وتتفرع من هذه الإشكالية أسئلة فرعية:

1. هل يؤدي تعدد الأقطاب إلى تعزيز الاستقرار عبر توازن القوى، أم إلى تفاقم الفوضى بسبب غياب قيادة موحدة؟

2. كيف يؤثر التنافس بين القوى الكبرى (مثل الصين والولايات المتحدة) على فاعلية المؤسسات الدولية في إدارة الأزمات العالمية؟

3. ما دور القوى الإقليمية الصاعدة (كالهند وتركيا) في تعزيز التوازن أو زيادة الاحتقان ضمن النظام الدولي، وكيف يمكن لهذا الدور أن يُعيد تشكيل التحالفات الإقليمية؟

بناءً من ذلك ينطلق البحث من فرضية مفادها:

"يخلق النظام الدولي متعدد الأقطاب بيئةً جيوسياسيةً أكثر تعقيداً، حيث تتعاظم التحديات الناجمة عن التنافس الاستراتيجي والاقتصادي بين القوى الكبرى، في حين تتراجع قدرة المؤسسات الدولية على فرض حلول جماعية، مما يزيد مخاطر التصعيد والصراعات غير المباشرة، ويُضعف الاستجابة للتحديات العابرة للحدود مثل تغير المناخ والأمن السيبراني."

تعتمد الفرضية على افتراضين رئيسين:

1. التنافس كسمة مركزية في النظام متعدد الأقطاب: يؤدي تعدد القوى الفاعلة إلى تنافس على النفوذ في المجالات العسكرية (كالسيطرة على الممرات البحرية)، والاقتصادية (كالصراع على سلاسل التوريد)، والتكنولوجية (كالهيمنة على تقنيات الذكاء الاصطناعي). هذا التنافس يُضعف الثقة بين الفواعل، ويحد من التعاون حتى في القضايا ذات المصلحة المشتركة.

2. عجز المؤسسات الدولية عن التكيف: تُظهر مؤسسات مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية عجزاً عن استيعاب التحولات في موازين القوى، مما يدفع القوى الصاعدة إلى خلق تحالفات موازية (مثل مجموعة بريكس)، مما يُجزئ النظام الدولي ويُصعّب تحقيق الإجماع.

تأتي أهمية البحث من طبيعة المرحلة الانتقالية التي يعيشها النظام الدولي، والتي تُعدُّ من أكثر الفترات تعقيداً منذ نهاية الحرب الباردة. فتحوُّل النظام من هيمنة أحادية إلى تعددية أقطاب يُعيد تشكيل خريطة التحالفات والصراعات، ويُثير تساؤلاتٍ حول مدى قدرة المجتمع الدولي على الحفاظ على الاستقرار في ظل تنافس القوى الكبرى وتصاعد النزاعات الإقليمية. لا يقتصر الأمر على الجانب النظري لفهم ديناميكيات القوة الجديدة، بل يمتد إلى الجانب التطبيقي من خلال تحليل فاعلية الآليات الحالية في إدارة الأزمات، مثل الأزمة الأوكرانية أو التوترات في بحر الصين الجنوبي، والتي تُشكّل اختبارًا لمتانة النظام الدولي. تكمن أهمية البحث أيضًا في ربط النظريات الكلاسيكية (كالواقعية الجديدة) بالواقع العملي، مثل استخدام مفهوم توازن القوى لتحليل استراتيجيات الصين في بحر الصين الجنوبي، أو تطبيق نظرية الانتقال القوي على التنافس الأمريكي–الصيني. أيضاً تحليل أدوار القوى الصاعدة (كالهند وتركيا) وتأثيرها في المعادلة الجيوسياسية. بالتالي يهدف البحث إلى:

1. تحليل التحديات الجيوسياسية الناشئة في ظل تعدد الأقطاب، وفهم كيفية تفاعلها مع العوامل الاقتصادية والتكنولوجية.
2. تقييم فاعلية المؤسسات الدولية (كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية) في إدارة الصراعات وتعزيز التعاون، وبيان مدى تأثرها بانقسامات القوى الكبرى.
3. استكشاف دور القوى الإقليمية الصاعدة في تعزيز التوازن أو زيادة الاحتقان ضمن النظام الدولي، مع التركيز على دراسات حالة محددة.
4. تقديم رؤية استشرافية لمستقبل النظام الدولي في ظل استمرار تحوّلات القوة، واقتراح آليات لتجنب التصعيد (كتعزيز الحوار متعدد الأطراف أو إصلاح المؤسسات القائمة).

## طرائق البحث ومواده

يعتمد البحث على منهجية تحليلية تركّز على تفكيك التفاعلات الجيوسياسية في النظام متعدد الأقطاب، مع دمج أدوات من النظرية الواقعية لفهم تنافس القوى، والنظرية المؤسساتية لتحليل فاعلية الآليات الدولية. وتشمل طرائق البحث الآتي:

1. التحليل النوعي (Qualitative Analysis) من خلال دراسة السياقات التاريخية والسياسية لتحوُّل النظام الدولي من الأحادية إلى تعدد الأقطاب.
2. دراسات الحالة (Case Studies) من خلال تطبيق إطار نظري على حالات محددة (التنافس الأمريكي–الصيني، الأزمة الأوكرانية، ودور الهند) لاستخلاص أنماط مشتركة أو استثنائية.
3. التحليل المقارن (Comparative Analysis) بمقارنة فاعلية المؤسسات الدولية (مثل الأمم المتحدة) في إدارة الأزمات خلال الفترة الأحادية القطبية مقابل المرحلة الحالية. وتقييم مدى نجاح التحالفات الجديدة (مثل BRICS وAUKUS) مقابل التحالفات التقليدية (مثل حلف الناتو).

## النتائج والمناقشة:

### أولاً. الإطار النظري والأدبيات السابقة:

تشكل الأدبيات السابقة حول النظام الدولي متعدد الأقطاب إطاراً نظرياً انطلق من النظريات الكلاسيكية مثل الواقعية الجديدة [١] التي ركزت على فوضوية النظام وتنافس القوى، والليبرالية المؤسساتية [٢] التي أكدت على دور المؤسسات في تعزيز التعاون. كما قدمت دراسات حديثة تحليلاتٍ لصعود القوى الصاعدة، مثل الصين [٣] والهند [٤]، وكيفية استغلالها الفرص في النظام الجديد لتعزيز نفوذها. إلا أن هذه الأدبيات واجهت انتقادات لتركيزها على الثنائيات التقليدية (الغرب مقابل الصين)، وإهمالها دور القوى الإقليمية (كتركيا وجنوب إفريقيا) في إعادة تشكيل التحالفات، فضلاً عن تحيزها نحو الرؤية الغربية [٥]، حيث غاب تحليلٌ شاملٌ لاستراتيجيات القوى غير الغربية خارج إطار "التهديد" أو "التحدي" للنظام الليبرالي.

من ناحية أخرى، تناولت أبحاثٌ مثل تقارير IPCC [٦] وفيدلر [٧] التحديات العابرة للحدود (كالتغير المناخي والأوبئة)، لكنها أخفقت في ربط هذه القضايا بالتنافس الجيوسياسي الأوسع، مثل تأثير أزمة الطاقة الأوروبية على التعامل مع تغير المناخ. كما تجاهلت دراساتٌ أخرى [٨] التفاعل بين الأدوات الهجينة للقوة (كالقوة الذكية) [٩] والخطابات الهوياتية البنائية [١٠] في تعقيد التفاوض الدولي.

كما تعد هذه الأدبيات، التي ركزت على النظامين الأحادي والثنائي القطبية حجر الأساس لفهم ديناميكيات القوة العالمية لعقود، حيث اعتبرت نظريات مثل الواقعية الجديدة [1] النظام الثنائي (كما في الحرب الباردة) أكثر استقراراً بسبب وضوح توازن القوى، بينما رأت في الهيمنة الأحادية (كمرحلة ما بعد الحرب الباردة) ضماناً لفرض القواعد الدولية. ومع ذلك، فإن التحولات الجذرية في القرن الحادي والعشرين، مع صعود قوى مثل الصين وروسيا والهند، دفعَت باحثين مثل باري بوزان [١١] إلى إعادة النظر في هذه النماذج التقليدية، مُجادلين بأنها تُهمل تعقيدات النظام متعدد الأقطاب الذي يتسم بتفاعل فواعل متنوعة (دول كبرى، قوى إقليمية، منظمات دولية، ولاعبين من غير الدول). ففي كتابه "من النظام الدولي إلى المجتمع العالمي" [١١]، يوضح بوزان أن تعدد الأقطاب لا يقتصر على التوزيع المادي للقوة، بل يشمل تعدد المراكز الثقافية والاقتصادية، حيث تُعيد القوى الصاعدة صياغة الهياكل المؤسسية والأجندات العالمية، كما يتجلى في صعود مجموعة بريكس كمنافس للنظام الليبرالي بقيادة الغرب.

من جهة أخرى، تتعرَّض الأدبيات التقليدية لانتقادات لتجاهلها السياقات الإقليمية وتأثيرها على النظام العالمي. ففي حين ركزت النظريات الثنائية على التنافس الأمريكي–السوفيتي، يُظهر بوزان في أعماله أن النظام المتعدد الأقطاب يُفرز تحالفات إقليمية معقدة (مثل الدور التركي في الشرق الأوسط أو البرازيل في أمريكا اللاتينية) تُحدِث توازنات جديدة لا تُختزل في الثنائيات التقليدية. كما أن التركيز المفرط على الثنائية القطبية في أدبيات الحرب الباردة أخفَق في تفسير ظواهر مثل العولمة الاقتصادية أو التحديات العابرة للحدود (كالأمن السيبراني وتغير المناخ)، والتي تتطلب تعاوناً متعدد الأطراف في ظل غياب قيادة أحادية.

وبالتالي، يُقدّم بوزان وآخرون مثل أخاريّا [12] نقداً جذرياً للنماذج التقليدية، مشددين على أن النظام المتعدد الأقطاب ليس امتداداً للأنظمة السابقة، بل نظاماً جديداً يتطلب أدوات تحليلية مرنة تُدمج العوامل المادية

(العسكرية–الاقتصادية) مع العوامل المعيارية (الهويات، الخطابات، والمؤسسات). هذه الرؤية توسع فهمنا للجيوسياسة المعاصرة، وتكشف عن قصور النظريات الكلاسيكية في استيعاب تعقيدات القرن الحادي والعشرين.

بينما تقدم كل نظرية رؤية جزئية، يُقدّم هذا البحث إطاراً متعدد المستويات لفهم التفاعل بين القوة المادية (الواقعية)، الأدوات المؤسسية (الليبرالية)، والخطابات الهوياتية (البنائية)، مع إبراز كيف يُعيد تعدد الأقطاب تعريف قواعد اللعبة الدولية في القرن الحادي والعشرين، من خلال دمج النظريات لتقديم تحليل شامل، وسد فجوات الأدبيات من خلال تكامل النظريات بربط العوامل المادية (الواقعية) بالعوامل المعيارية (البنائية)، توسيع النطاق الجغرافي، وربط التحديات العابرة للحدود بالجيوسياسة. بالتالي لا يقتصر البحث على تشخيص الثغرات في الأدبيات السابقة، بل يقدم إطارًا تحليلياً يجمع بين التحليل الجيوسياسي الكلاسيكي، رؤى من الاقتصاد السياسي الدولي. ودراسات الأمن الإنساني والعابرة للحدود.

**جدول رقم ١: النظريات ومساهمتها في فهم النظام متعدد الأقطاب**

| النظرية | المحور الرئيس | مثال تطبيقي | القصور |
|---|---|---|---|
| الواقعية الجديدة | التنافس العسكري والأمني | توسع الصين في بحر الصين الجنوبي | تجاهل التعاون المؤسسي |
| نظرية الانتقال القوي | صراع القوة المهيمنة والصاعدة | التوترات الأمريكية الصينية | إهمال الاعتماد الاقتصادي |
| الليبرالية المؤسساتية | دور المؤسسات في إدارة التعاون | فشل الأمم المتحدة في أوكرانيا | تفاؤل مبالغ فيه |
| البنائية | الهوية والخطابات السياسية | الخطاب الروسي عن التعددية القطبية | صعوبة التحليل الكمي |
| نظرية النظام العالمي | دورات صعود وهبوط القوى | صعود الصين كقطب جديد | تعميم تاريخي مُفرط |

## ثانياً. خصائص النظام الدولي متعدد الأقطاب:

شهد العالم تحولاً جذريّاً منذ نهاية الحرب الباردة، حيث انتقل من النظام الأحادي القطبية المهيمَن عليه من قِبَل الولايات المتحدة إلى نظام متعدد الأقطاب يتسم ببروز قوى دولية وإقليمية جديدة تُنافس الهيمنة الغربية. يُعزى هذا التحول إلى عوامل هيكلية، مثل:

1. التراجع النسبي للقوة الأمريكية جراء الحروب المكلفة (أفغانستان، العراق) والأزمات المالية (2008)، ما أضعف قدرتها على لعب دور "الشرطي العالمي".
2. الصعود الاقتصادي والعسكري للصين، التي أصبحت ثاني أكبر اقتصاد عالمي وتنافس الهيمنة التكنولوجية عبر مبادرات مثل "الحزام والطريق".
3. عودة روسيا كفاعل جيوسياسي عبر أدوات الطاقة والتوسع العسكري (أوكرانيا، سورية).
4. صعود قوى إقليمية (الهند وتركيا والبرازيل)، التي تسعى لتعزيز نفوذها في محيطها الإقليمي والدولي.

أدى هذا التحول إلى تفكيك الهياكل التقليدية للسلطة، حيث لم تعد المؤسسات الدولية (كالأمم المتحدة وحلف الناتو) تعكس التوازنات الجديدة، ما فتح الباب أمام تحالفات موازية مثل مجموعة بريكس (BRICS) ومنظمة شنغهاي للتعاون.

يُشير "تعدد الأقطاب" إلى نظام دولي توزَّعت فيه القوة بين عدة مراكز فاعلة (دول أو تحالفات)، بدلاً من هيمنة قطب واحد (أحادي) أو اثنين (ثنائي). يتميز بغياب قيادة مهيمنة، وبروز فواعل متنافسة تسعى لإعادة تشكيل القواعد الدولية. ويتييز عن الأنظمة السابقة كالآتي:

- النظام الأحادي (مثل فترة الهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة): تتركز القوة في قطب واحد يفرض قواعد اللعبة.
- النظام الثنائي (مثل الحرب الباردة): يتنافس قطبَان رئيسان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) على الهيمنة.
- النظام متعدد الأقطاب: تتصارع عدة قوى (الصين، روسيا، الاتحاد الأوروبي، الهند) دون سيطرة أي منها بشكل كامل. [١١]

والعوامل الدافعة لصعود الأقطاب الجديدة هي:

1. النمو الاقتصادي: مثل صعود الصين كمصنع العالم (19% من الناتج العالمي)، والهند كخامس اقتصاد عالمي. [١٢]

2. التطور العسكري والتكنولوجي: مثل تفوُّق الصين في تقنيات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي، وتحديث روسيا لترسانتها النووية.

3. تراجع الهيمنة الأمريكية: مثل انسحابها من اتفاقيات دولية (مثل باريس للمناخ)، وفشلها في احتواء النزاعات الإقليمية (أفغانستان، العراق).

من الملاحظة نجد أن النظام الدولي متعدد الأقطاب يوسم بالخصائص الآتية:

1. تعدد مراكز القوة، حيث لم تعد القوة مُمركزة في قطب واحد، بل توزعت بين فواعل رئيسة مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى قوى إقليمية (الهند، تركيا). كمثال: تمثل مجموعة بريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) 45% من سكان العالم و36% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ما يجعلها قادرة على تحدي الهيمنة الغربية.

2. التنافس الاستراتيجي والاقتصادي، الذي يتجلى في الحرب التجارية الأمريكية–الصينية، وسباق التكنولوجيا (مثل تقنيات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي)، كما تحاول الصين تعزيز نظام مالي بديل عبر مبادرات مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، لتقليل الاعتماد على الدولار.

3. صعود التحالفات الإقليمية، يظهر من خلال تشكيل تحالفات جديدة مثل تحالف AUKUS (أمريكا، بريطانيا، أستراليا) والرباعية الآسيوية (QUAD) لمواجهة النفوذ الصيني. في المقابل، تعمل روسيا والصين على تعزيز تحالفاتهما عبر منظمة شنغهاي ومجموعة بريكس، التي توسعت حديثاً لضم دولاً مثل مصر وإيران والإمارات.

4. إعادة تعريف القيم والمعايير الدولية، حيث تروج الصين لحقوق الإنسان الجماعية (الاقتصادية والاجتماعية) بدلاً من الحقوق الفردية، بينما تتحدى روسيا المعايير الغربية عبر التدخلات العسكرية (أوكرانيا)، كما تشهد المنظمات الدولية أزمة شرعية، حيث فشلت الأمم المتحدة في إدارة أزمات مثل الحرب الأوكرانية، ما دفع الدول إلى البحث عن آليات بديلة.

5. تعقيدات الاعتماد المتبادل، فعلى الرغم من التنافس، تبقى العلاقات الاقتصادية متشابكة، مثل الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي قبل أزمة أوكرانيا، والاعتماد الأمريكي على السلع الصينية.

6. تحديات الأمن العابر للحدود، تظهر من خلال تصاعد التحديات المشتركة مثل تغير المناخ والهجرة غير المنظمة والأمن السيبراني، والتي تتطلب تعاوناً دولياً يتعارض مع التنافس الجيوسياسي.

ويواجه النظام متعدد الأقطاب عدداً من التحديات الرئيسة، أهمها:

- غياب القيادة الفاعلة: يؤدي تعدد الأقطاب إلى صعوبة التوصل إلى إجماع دولي، كما في أزمات المناخ والأوبئة.
- تصاعد النزاعات بالوكالة: تُستخدم الدول الضعيفة ساحات للصراع بين القوى الكبرى، كما في الشرق الأوسط وأفريقيا.
- عدم تجانس التحالفات: تتعرض مجموعات مثل بريكس لانتقادات بسبب اختلاف أولويات أعضائها (مثل التوترات الهندية–الصينية).

أما الفواعل الرئيسة في هذا النظام الجديد فهي القوى التقليدية كالولايات المتحدة التي لا تزال القوة العسكرية الأولى عالمياً (ميزانية دفاع 886 مليار دولار في 2023)، لكنها تواجه تحديات في الحفاظ على هيمنتها الاقتصادية، الاتحاد الأوروبي الذي يشكل قوة اقتصادية كبرى (ناتج محلي 16 تريليون دولار)، لكنها تعاني انقسامات داخلية (مثل خروج بريطانيا). القوى الصاعدة، ويأتي على رأسها الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي (17 تريليون دولار)، وثاني أكبر ميزانية عسكرية (230 مليار دولار)، روسيا التي تشكل قوة عسكرية وعنصر فاعل في أسواق الطاقة (40% من صادرات الغاز الأوروبي قبل 2022)، إضافة إلى الهند، وهي قوة ديمغرافية (1.4 مليار نسمة) واقتصادية (نمو 6–7% سنوياً)، ولاعب رئيس في المحيط الهندي، والبرازيل التي تعد قوة إقليمية في أمريكا اللاتينية، ومرشحة لعضوية دائمة في مجلس الأمن.

**أولاً. القوى التقليدية:**

1. الولايات المتحدة الأمريكية، مصادر القوة لها هي: عسكريّاً تمتلك أكبر ميزانية دفاع في العالم (حوالي 886 مليار دولار في 2023) [١٣]، اقتصاديّاً لاتزال أكبر اقتصاد عالمي (ناتج محلي إجمالي 25 تريليون دولار) [١٤]، وثقافيّاً هيمنة وسائل الإعلام (هوليود، Netflix) والشركات التكنولوجية (Google،Apple ) [١٥]. أهم التحديات التي تواجهها تراجع الثقة في القيادة الأمريكية بعد فشلها في أفغانستان والعراق [١٦]، وتصاعد التنافس مع الصين في المجالات التكنولوجية (الهواتف الذكية، الذكاء الاصطناعي) [١٧]. لمواجهة هذه التحديات تتبع استراتيجية تعزيز التحالفات مثل AUKUS والرباعية الآسيوية (QUAD) لاحتواء الصين [١٣].

2. الاتحاد الأوروبي، مصادر القوة اقتصاديّاً ثالث أكبر كتلة اقتصادية (ناتج محلي 16 تريليون دولار) [١٤]، السياسة الناعمة وتتجلى في نموذج الرفاهية الاجتماعية والديمقراطية الليبرالية [١٨]. يواجه الاتحاد الأوروبي عدداً من التحديات أهمها الانقسامات الداخلية (مثل خلافات بولندا والمجر مع بروكسل) [١٨]، والاعتماد على الغاز الروسي (قبل أزمة أوكرانيا) والطاقة الصينية [١٧]. لمواجهة هذه التحديات تتبع استراتيجية تعزيز الاستقلال الاستراتيجي عبر مشاريع مثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار [١٨].

**ثانياً. القوى الصاعدة:**

1. الصين، مصادر القوة اقتصاديّاً ثاني أكبر اقتصاد عالمي (ناتج محلي 17 تريليون دولار) [١٤]، عسكريّاً ثاني أكبر ميزانية دفاع (230 مليار دولار) [١٣]، تكنولوجيّاً ريادة في تقنيات الجيل الخامس (شركة Huawei) والذكاء الاصطناعي [١٧]. تواجه الصين عدداً من التحديات أهمها تباطؤ النمو السكاني (أول انخفاض منذ 60 عاماً في 2023) [١٩]، الديون الهائلة لمشاريع الحزام والطريق (1 تريليون دولار) [١٧]. لمواجهة هذه التحديات تتبع استراتيجية تعزيز التحالفات عبر بريكس ومنظمة شنغهاي، وتحدي الهيمنة الغربية في المؤسسات الدولية [١٧].

2. روسيا، مصادر القوة جيوسياسيّاً سيطرة على موارد الطاقة (40% من غاز أوروبا قبل 2022) [١٧]، عسكريّاً ترسانة نووية (6,257 رأساً نووياً)، واستخدام "الحرب الهجينة" (التدخل في الانتخابات) [١٣]. وتواجه عدداً من التحديات كالعقوبات الغربية التي قلصت الاقتصاد بنسبة 2.1% عام 2023 [١٤]، واعتمادها على تصدير النفط والغاز (60% من إيراداتها) [١٧]. لمواجهة هذه التحديات تتبع استراتيجية التحالف مع الصين لخلق نظام مالي بديل، ودعم الأنظمة المناهضة للغرب (إيران، فنزويلا) [١٧].

3. الهند، مصادر القوة ديمغرافيّاً أكبر تعداد سكاني (1.4 مليار نسمة) [١٩]، اقتصاديّاً نمو بنسبة 6–7% سنويّاً ومركز تصنيع عالمي [١٤]، جيوسياسيّاً موقع استراتيجي في المحيط الهندي، وعضو في تحالف QUAD [١٥]. وتواجه العديد من التحديات كالبنية التحتية الضعيفة (المرتبة 68 عالميًّا في جودة الطرق) [١٤]، والتوترات مع الصين (اشتباكات حدودية) [١٧]. وتواجه ذلك باتباع استراتيجية التموضع كقوة توازن بين المعسكرين الغربي والصيني [١٧].

4. البرازيل، مصادر القوة اقتصاديّاً أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية (ناتج محلي 1.9 تريليون دولار) [١٤]، بيئيّاً السيطرة على 60% من غابات الأمازون (رئة العالم) [٢٠]. التحديات التي تواجهها تتمثل في عدم الاستقرار السياسي (محاولات انقلابية في 2023) [١٦]، الفقر المدقع (26% من السكان تحت خط الفقر) [١٤]. استراتيجيتها في مواجهة ذلك تقوم على قيادة تحالفات إقليمية مثل Mercosur، والمطالبة بمقعد دائم في مجلس الأمن [١٧].

**جدول رقم ٢: القوى التقليدية مقابل الصاعدة**

| المعيار | القوى التقليدية | القوى الصاعدة |
|---|---|---|
| **مصادر القوة** | التفوق العسكري، العملة الاحتياطية، الهيمنة الثقافية | النمو الاقتصادي السريع، الموارد الطبيعية، التعداد السكاني |
| **التحديات** | تراجع الشرعية، الانقسامات الداخلية، الاعتماد على القوة الصلبة | التبعية الاقتصادية، عدم الاستقرار السياسي، الضغوط الديمغرافية |
| **الاستراتيجية** | الحفاظ على الهيمنة عبر التحالفات العسكرية والمؤسسات | إعادة تشكيل النظام الدولي عبر تحالفات بديلة ومؤسسات موازية |

بناءً على ما سبق، تُعيد القوى الصاعدة تشكيل النظام الدولي عبر أدوات اقتصادية وعسكرية مبتكرة، بينما تحاول القوى التقليدية الحفاظ على هيمنتها عبر تحديث تحالفاتها. التفاعل بين هاتين المجموعتين سيحدد ما إذا كان النظام المتعدد الأقطاب سيقود إلى استقرار عبر توازن القوى أم إلى فوضى بسبب غياب القيادة.

## ثالثاً. التحديات الجيوسياسية الرئيسة في النظام الدولي متعدد الأقطاب:

إن التحول من نظام أحادي القطبية (بقيادة الولايات المتحدة) إلى نظام متعدد الأقطاب، حيث تتنافس قوى كبرى وصاعدة على النفوذ في المجالات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، يُفاقم التحديات الجيوسياسية، إذ يفتقر النظام الجديد إلى قيادة مهيمنة قادرة على فرض الاستقرار، مما يزيد مخاطر الصراعات غير المُدارة وتفكك التعاون الدولي. في هذا السياق تبرز أهم التحديات الجيوسياسية كالآتي:

### ١. التنافس الاستراتيجي والعسكري:

يظهر من خلال سباق التسلح وتوسيع النفوذ الإقليمي، كما في حالة بحر الصين الجنوبي، حيث تُصر الصين على سيادتها على 90% من البحر عبر بناء جزر اصطناعية وتحصينها عسكريًّا (مثل جزيرة ميسChief Reef)، متحديةً مطالبات دول مثل الفلبين وفيتنام [21]. ردَّت الولايات المتحدة بعمليات مرور بحري حر (FONOPs) وإعلان تحالف AUKUS لدعم أستراليا بغواصات نووية [22]. أيضاً في حالة أوكرانيا، حيث كشف غزو روسيا لأوكرانيا في ٢٠٢٢ عن محاولة روسيا إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية لأوروبا الشرقية، مستفيدةً من اعتماد الاتحاد الأوروبي على مواردها الطاقية (40% من الغاز قبل الحرب) [٢٣]. أدى الدعم الغربي لأوكرانيا (أسلحة بقيمة 50 مليار دولار من الولايات المتحدة وحدها) إلى تصعيد غير مسبوق مع روسيا [٢٤].

ويظهر هذا التنافس أيضاً من خلال مخاطر التصعيد العسكري في غياب القيادة الأحادية، وغياب آلية فعالة لإدارة الأزمات، حيث فشل مجلس الأمن الدولي في أوكرانيا بسبب الفيتو الروسي، وفشل منظمة ASEAN في بحر الصين الجنوبي بسبب الانقسامات الداخلية [٢٢]. أيضاً انتشار الأسلحة المتطورة، كتطوير الصين صواريخ فرط صوتية (Hypersonic)، وإعلان روسيا عن صواريخ "تسيركون" القادرة على ضرب حاملات الطائرات الأمريكية [٢٣].

**٢. التنافس الاقتصادي والتكنولوجي:**

من خلال الحروب التجارية، كما في حالة الصين ضد الولايات المتحدة، حيث فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على 360 مليار دولار من البضائع الصينية منذ 2018، وردت الصين بإجراءات مماثلة [٢٤]. أيضاً استخدام العقوبات الاقتصادية كسلاح، مثل حظر تصدير الرقائق الإلكترونية المتطورة إلى الصين عبر قانون CHIPS Act الأمريكي (2022) [٢٥]. كما يظهر التنافس من خلال الصراع على الهيمنة التكنولوجية، خاصة تقنيات الجيل الخامس، حيث هيمنت شركة هواوي الصينية على 30% من سوق البنية التحتية العالمية للجيل الخامس، مما دفع الولايات المتحدة إلى حظرها في دول حلف الناتو [٢٥]. وفي مجال الذكاء الاصطناعي الذي تخطط الصين للاستثمار فيه بمبلغ 150 مليار دولار بحلول 2030، بينما خصصت الولايات المتحدة 32 مليار دولار في 2023 لدعم البحث في هذا المجال [٢٦].

**جدول رقم ٣: تداعيات التنافس على الاستقرار العالمي**

| المجال | التأثير |
|---|---|
| **اقتصادياً** | اضطراب سلاسل التوريد العالمية (مثل نقص الرقائق الإلكترونية) |
| **سياسياً** | تآكل الثقة بين القوى الكبرى، وصعود تحالفات إقليمية معادية للغرب (روسيا، إيران) |
| **أمنياً** | ارتفاع مخاطر المواجهات العسكرية العرضية (مثل حوادث اصطدام الطائرات في سورية) |

مما سبق، نجد أن النظام متعدد الأقطاب يُنتج تنافساً استراتيجياً غير مسبوق، حيث تُعيد القوى الكبرى تعريف قواعد اللعبة الدولية بعيداً عن الهيمنة الغربية. وفي ظل غياب قيادة فاعلة، تتعاظم مخاطر تحول هذا التنافس إلى مواجهات مفتوحة، خاصة مع تعقد التقاطعات بين العسكري والاقتصادي والتكنولوجي. بالتالي فإن مستقبل النظام الدولي سيعتمد على قدرة الفواعل على إدارة تنافسها دون تدمير الأسس الهشة للتعاون العالمي.

**٣. التحديات المؤسسية:**

تتلخص هذه التحديات في ضعف فاعلية منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، ففي حالة منظمة الأمم المتحدة يظهر الشلل في مجلس الأمن الدولي من خلال استخدام حق الفيتو من قبل القوى الدائمة (الولايات المتحدة، روسيا، الصين) لعرقلة قرارات جوهرية، مثل محاولات فرض عقوبات على روسيا بسبب غزو أوكرانيا [٢٧]. إضافة إلى أزمة الشرعية من خلال الاتهامات بالتحيز الغربي في قرارات الجمعية العامة، وعدم تمثيل القوى الصاعدة (مثل الهند) بشكل عادل في هياكل القيادة [٢٨].

وفي منظمة التجارة العالمية (WTO) تظهر التحديات من خلال تعطيل آلية تسوية المنازعات بسبب رفض الولايات المتحدة تعيين قضاة جدد منذ 2017، مما أفقد المنظمة قدرتها على حل النزاعات التجارية (مثل النزاع الأمريكي–الصيني حول الرسوم الجمركية) [٢٩]. وتحدي القواعد الدولية من خلال خروج بعض الدول عن اتفاقيات المنظمة (مثل سياسات الدعم الزراعي في الاتحاد الأوروبي والهند) [٢٩].

إضافة إلى صعود تحالفات موازية مثل مجموعة بريكس (BRICS) التي تسعى لخلق نظام مالي بديل عبر بنك التنمية الجديد (NDB) وإمكانية إصدار عملة موحدة لتقليل الاعتماد على الدولار [٣٠]، إضافة إلى التوسع الأخير للمجموعة بانضمام مصر وإيران والإمارات عام 2024، مما يعزّز نفوذ المجموعة في الشرق الأوسط وأفريقيا [٣٠]. أيضاً ظهور تحالف AUKUS، وهو تحالف عسكري بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا لتطوير غواصات نووية، يُنظر إليه كتهديد للمؤسسات الإقليمية مثل منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF)، ويثير مخاوف من سباق التسلح في آسيا [٣١].

**٤. التحديات الإقليمية والعابرة للحدود:**

تؤثر التعددية القطبية بشكل جذري على قدرة المجتمع الدولي على مواجهة التحديات العابرة للحدود، مثل الأوبئة والأمن السيبراني،، والتي تتطلب تعاوناً عالميّاً لا يتوافق مع التنافس الجيوسياسي. مثل أزمات الطاقة كما في حالة أوروبا وروسيا، حيث أن اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي (40% من احتياجاته قبل 2022) جعله عرضة للابتزاز الجيوسياسي، خاصة بعد تخفيض الإمدادات خلال أزمة أوكرانيا [٢٨]. كما أدت محاولات أوروبا لتنويع مصادر الطاقة (الغاز المسال من قطر والولايات المتحدة) إلى ارتفاع الأسعار بنسبة ٣٠٠% في 2022، التأثيرات الجيوسياسية من خلال استخدام روسيا لسلاح الطاقة لفرض أجندتها السياسية، كما في تهديداتها بقطع الإمدادات عن بولندا وبلغاريا [٢٨].

كما تظهر هذه التحديات في الهجرة غير المنظمة، ففي السياق الأوروبي تدفق أكثر من 2.4 مليون لاجئ إلى أوروبا عبر البحر المتوسط منذ 2015، مما فجّر خلافات بين دول الاتحاد حول تقاسم المسؤولية، بالتوازي مع صعود اليمين المتطرف في دول مثل إيطاليا والمجر، الذي يعارض سياسات الهجرة الليبرالية [٣٢].

وفي السياق الأمريكي تظهر من خلال أزمة الحدود مع المكسيك بعبور أكثر من 2.3 مليون مهاجر غير قانوني إلى الولايات المتحدة في 2023، مما زاد الضغوط السياسية على إدارة بايدن وكانت سبباً رئيساً في خسارته الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤ [٣٢].

أيضاً، تظهر هذه التحديات من خلال تأثيرات التغير المناخي، كالكوارث الطبيعية مثل فيضانات باكستان 2022 (أثرت على 33 مليون شخص) وحرائق الغابات في أستراليا (2023) التي أظهرت عدم قدرة الدول النامية على مواجهة تداعيات المناخ [٣٣]. إضافة إلى الانقسامات الدولية كفشل قمة COP28 في الإمارات (2023) في

إقناع الصين والهند بالتخلي عن الفحم، بسبب مخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي، وتعثر صندوق الخسائر والأضرار (Loss and Damage Fund) بسبب رفض الدول الغنية تمويله بالكامل [٣٣].

لا يقتصر الحديث على تأثير التعددية القطبية على ما سبق، بل يتعدى ذلك إلى تأثيرها على إدارة الأوبئة كحالة كوفيد-19 من خلال التنافس الاستراتيجي وتعطيل التعاون. وتجلى ذلك في الاستجابة المُجزَّأة، حيث اتبعت القوى الكبرى خلال الجائحة سياسات وطنية متضاربة، فالصين فرضت إغلاقاً صارماً ورفضت مشاركة بيانات تفصيلية عن تسلسل الجينوم الفيروسي، مما أخر تطوير اللقاحات. أما الولايات المتحدة فقد أدى انسحاب ترامب من منظمة الصحة العالمية (2020) وتعليق التمويل، إلى تقليص قدرة المنظمة على تنسيق الجهود.

كما ظهر ما سمي بحرب اللقاحات، حيث تنافست الصين (لقاح سينوفارم) والولايات المتحدة (فايزر وموديرنا) على تصدير اللقاحات كأداة ناعمة لتعزيز النفوذ، بينما عانت دول أفريقيا من نقص الإمدادات (تلقى 15% فقط من الأفارقة جرعات بحلول 2022) [٣٤].

ومن التحديات الهامة أيضاً فشل الحوكمة العالمية، كمثال، مبادرة COVAX التي هدفت إلى توزيع اللقاحات بشكل عادل، لكنها فشلت بسبب تخزين الدول الغنية للجرعات (اشترت الولايات المتحدة 1.2 مليار جرعة زائدة عن حاجتها) [٣٥]، بينما الصين وروسيا استخدمتا اللقاحات كدبلوماسية اللقاحات، حيث زودتا حلفاءهما (مثل إيران وفنزويلا) قبل الدول الأكثر فقراً. ومن أبرز تداعيات التعددية القطبية في هذا الخصوص تسييس المنظمة الصحية العالمية، وظهرت من خلال اتهامات متبادلة بين الصين والولايات المتحدة بشأن مصدر الفيروس، مما عطَّل التحقيقات العلمية، وفشل المنظمة في إقناع الصين بالسماح بزيارة فريق دولي مُستقل إلى ووهان إلا بعد عام كامل من اندلاع الوباء.

أيضاً، من القضايا الهامة ضمن هذه التحديات الأمن السيبراني، كحالة الهجمات الروسية على أوكرانيا كأداة حرب هجينة، ومنها الهجمات على البنية التحتية الحيوية، كالهجوم الذي حدث في أيلول 2015، حيث تعرضت شبكة الكهرباء الأوكرانية لهجوم سيبراني روسي (BlackEnergy) تسبب في انقطاع التيار عن 230,000 شخص [٣٦]. كما أطلقت روسيا عام ٢٠٢٢ هجوماً سيبرانيّاً على القمر الصناعي الأوكراني Viasat، مما عطَّل الاتصالات العسكرية أثناء الغزو [٣٧]. أيضاً البرمجيات الخبيثة العابرة للحدود، كهجوم NotPetya ٢٠١٧ الذي استهدف أوكرانيا، وتسبب في خسائر بقيمة 10 مليارات دولار عالميّاً، متضمنةً شركات مثل Maersk وMerck [٣٨].

كما تتجلى هذه التحديات في عجز المؤسسات الدولية عن المواجهة، من خلال فشل وضع قواعد ملزمة. مثلاً، ميثاق بودابست (2001) حول الجرائم السيبرانية لم يُفعَّل بسبب رفض روسيا والصين الانضمام. كما أن مجموعة الأمم المتحدة المفتوحة للعمل السيبراني (OEWG) أصبحت عاجزة عن التوصل لإجماع بسبب الانقسامات بين المعسكرين الغربي والروسي-الصيني.

وتظهر هذه التحديات أيضاً في استغلال التعددية القطبية في الفضاء السيبراني، من خلال التحالفات السيبرانية المتنافسة، فالناتو مثلاً أعلن الفضاء السيبراني ساحة معركة في 2022، وأنشأ مركزاً للتميز السيبراني في إستونيا. بالمقابل فإن منظمة شنغهاي (بقيادة الصين وروسيا) تروج لسيادة الإنترنت لمنع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية. والاستثمار في الحرب السيبرانية، حيث تُطور الصين جيشاً إلكترونيّاً (PLA Unit 61398) يركز على سرقة الأسرار الصناعية، وتستخدم روسيا مجموعات مثل Fancy Bear لاستهداف البنى التحتية الغربية [٣٩].

تعكس هذه الحالات فرضية البحث من خلال:

1. تعقيد إدارة التحديات العابرة للحدود: فالتنافس بين الأقطاب يحوّل القضايا العالمية (مثل الصحة والأمن السيبراني) إلى ساحات صراع، بدلاً من التعامل معها كأولويات مشتركة.
2. تراجع دور المؤسسات الدولية: حيث أن فشل منظمة الصحة العالمية وCOVAX في كوفيد-19، وعجز الأمم المتحدة عن تنظيم الفضاء السيبراني، يؤكدان هيمنة الأجندات الوطنية على الحلول الجماعية.
3. زيادة مخاطر التصعيد: فالهجمات السيبرانية الروسية على أوكرانيا تُظهر كيف تُستخدم التكنولوجيا كسلاح في الصراعات غير المباشرة، مع عواقب عالمية غير محسوبة.

لذلك، ومن أجل تعزيز الاستجابة العالمية في مجال إدارة الأوبئة، يجب إصلاح منظمة الصحة العالمية لتمثيل أفضل للدول النامية، وإنشاء صندوق طوارئ عالمي غير خاضع للسياسة. وفي مجال الأمن السيبراني يجب تفعيل اتفاقيات دولية ملزمة لمنع الهجمات على البنى التحتية الحيوية، مع مشاركة القطاع الخاص. أما التعامل مع التعددية، فإن إنشاء منصات حوار متعددة الأقطاب (مثل مجموعة العشرين) لتبني سياسات مشتركة للتحديات العابرة يحد من هذه التحديات.

بهذا التحليل، يتضح أن النظام الدولي متعدد الأقطاب يفاقم التحديات العابرة للحدود بدلاً من حلها، مما يعزز فرضية البحث حول مخاطر انعدام القيادة الفعالة. وكنتيجة، تُعقّد التحديات المؤسسية والإقليمية من قدرة النظام الدولي متعدد الأقطاب على إدارة الأزمات، حيث تُفاقم الانقسامات بين القوى الكبرى من عجز المؤسسات التقليدية، بينما تُهدد التحالفات الموازية بتمزيق التضامن العالمي. في الوقت نفسه، تُظهر الأزمات العابرة للحدود (كالمناخ والهجرة) الحاجة الملحة إلى تعاون دولي، لكن غياب الثقة والهيمنة يبقى عائقاً رئيساً.

## رابعاً. دراسات حالة مختارة لاختبار فرضية البحث:

### الحالة الأولى: التنافس الأمريكي-الصيني

أولا. التداعيات على الأمن العالمي والنظام الاقتصادي:

تظهر هذه التداعيات من خلال:

1. التنافس التكنولوجي والعسكري، كالصراع على تقنيات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي. فالصينكما ذكرنا سابقاً تُهيمن على 30% من سوق البنية التحتية للجيل الخامس عبر شركة هواوي، بينما تحظر الولايات المتحدة استخدامها في دول حلف الناتو، مما أدى إلى انقسام في سلاسل التوريد العالمية. كما رصدت الصين 150 مليار دولار كاستثمار في الذكاء الاصطناعي بحلول 2030، بينما خصصت الولايات المتحدة 32 مليار دولار في 2023 لتعزيز تفوقها التكنولوجي. أما بالنسبة للتوسع العسكري، تقوم الصين ببناء جزر اصطناعية في بحر الصين الجنوبي وتُعزز وجودها العسكري، بينما تقوم الولايات المتحدة بعمليات مرور بحري حر (FONOPs) لدعم حرية الملاحة.
2. الحرب التجارية والاقتصادية، حيث فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على البضائع الصينية منذ، وردت الصين بإجراءات مماثلة، مما أثر على سلاسل التوريد العالمية وأسعار المستهلكين. بالمقابل أصدرت الولايات المتحدة قانون CHIPS Act الذي يحظر تصدير الرقائق الإلكترونية المتطورة إلى الصين، مما يعرقل خطط بكين لتحقيق الاكتفاء التكنولوجي.

3. تأثيرات على النظام الدولي، من خلال تراجع التعاون في قضايا عالمية مثل تغير المناخ بعد أزمة تايوان (زيارة رئيس مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي 2022)، مما يُضعف جهود مكافحة الاحتباس الحراري. وصعود تحالفات موازية مثل بريكس، التي تهدف لخلق نظام مالي بديل عبر بنك التنمية الجديد (NDB)، مما يُهدد هيمنة الدولار.

**الاستنتاج:** يعكس التنافس الأمريكي–الصيني تعقيد النظام متعدد الأقطاب، حيث تتنافس القوى على الهيمنة التكنولوجية والاقتصادية، بينما تُهمش المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية في إدارة النزاعات.

ثانياً. التداعيات البنيوية على النظام الدولي:

1. التفكك المؤسسي: حيث أظهرت منظمة التجارة العالمية (WTO) عجزاً عن حل النزاعات التجارية بين الطرفين، مثل نزاع الرسوم الجمركية (2018–2023)، بسبب تعطيل آلية تسوية المنازعات بعد رفض واشنطن تعيين قضاة جدد. كما فشل مجلس الأمن الدولي في تبني قرارات متعلقة ببحر الصين الجنوبي بسبب استخدام الفيتو المتبادل، مما دفع الدول إلى الاعتماد على تحالفات إقليمية مثل QUAD.

2. تأثيرات الاقتصاد السياسي العالمي: أدى فرض الولايات المتحدة قيوداً على تصدير الرقائق الإلكترونية المتقدمة إلى الصين (قانون CHIPS and Science Act 2022) إلى إعادة هيكلة سلاسل التوريد العالمية، حيث نقلت الشركات مثل TSMC مصانعها إلى اليابان والولايات المتحدة. كما تستخدم الصين مبادرة الحزام والطريق لتعزيز اعتماد 140 دولة على بنيتها التحتية، مما يُهدد النظام المالي القائم على الدولار.

**الاستنتاج:** يتجلى تعقيد النظام متعدد الأقطاب في تحويل التنافس الثنائي إلى أزمة هيكلية تُضعف الحوكمة العالمية، وتُعيد تعريف قواعد الاقتصاد السياسي.

**الحالة الثانية: الأزمة الأوكرانية ودور روسيا والغرب**

أولاً. اختبار مرونة النظام متعدد الأقطاب في إدارة الصراعات:

1. استخدام الطاقة كسلاح جيوسياسي: اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي (40% قبل 2022) جعله عرضة للابتزاز، خاصة بعد تخفيض الإمدادات خلال الحرب، مما أدى إلى أزمة طاقة حادة في أوروبا. حيث تستخدم روسيا سلاح الطاقة لفرض سياساتها، كتهديدها بقطع الإمدادات عن بولندا وبلغاريا.

2. عجز المؤسسات الدولية: يظهر من خلال عجز مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة بسبب الفيتو الروسي، مما يُظهر فشل الآليات التقليدية في إدارة الأزمات. إضافة إلى فشل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) في احتواء التصعيد رغم نشر بعثة مراقبة تضم 1,000 فرد، بسبب الانقسامات الداخلية بين الدول الأعضاء، مما دفع دولاً مثل تركيا إلى لعب دور وسيط عبر مبادرات مثل تصدير الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود. كما محكمة الجنايات الدولية (ICC) أصدرت مذكرة اعتقال ضد الرئيس بوتين (2023)، لكن دولاً مثل الصين والهند رفضت الاعتراف بشرعيتها، مما يعكس تعددية في تطبيق القانون الدولي.

3. صعود تحالفات إقليمية موازية: تحالف AUKUS (أمريكا، بريطانيا، أستراليا) يعد ردّاً على التوسع الروسي، لكنه يزيد الانقسامات داخل الناتو ويُضعف التضامن الغربي. بالمقابل، تعزز روسيا تحالفاتها مع الصين عبر منظمة شنغهاي، مما يُعقد الجهود الدولية لعزل موسكو. كما فرضت مجموعة الدول السبع (G7) حظراً على استيراد الذهب الروسي (2022)، بينما وسعت مجموعة بريكس تعاونها مع موسكو في قطاع الطاقة، مما عمق

الانقسامات في النظام المالي العالمي. أيضا، نجد أن الناتو قد أعاد تعريف استراتيجيته (2022) لاعتبار الصين تحدياً منهجياً، مُظهراً تحول التحالفات العسكرية من التركيز الإقليمي إلى المواجهة العابرة للحدود.

**الاستنتاج:** الأزمة الأوكرانية تُظهر ضعف المؤسسات الدولية واعتماد النظام متعدد الأقطاب على تحالفات إقليمية متنافسة، مما يزيد مخاطر التصعيد العسكري والاقتصادي. كما تُبرز تحوّل النظام الدولي من ثنائية قطبية إلى تعددية فوضوية، حيث تُهيمن التحالفات المرنة على حساب المؤسسات العالمية.

**الحالة الثالثة: دور القوى الإقليمية (الهند وتركيا)**

السؤال الرئيس الذي يطرح في هذا الخصوص هو كيف تستغل هذه القوى الفرص في النظام الجديد لتعزيز نفوذها؟

1. الهند: تتبع استراتيجية التوازن بين المعسكرين من خلال سياسة عدم الانحياز المُعدَّلة (الدبلوماسية اللامنحازة)، حيث توازن بين الشراكة مع الرباعية الآسيوية (QUAD) لمواجهة الصين، وشراء النفط الروسي بأسعار مخفضة (12 مليون برميل شهريّاً في 2023) وترفض الانضمام إلى العقوبات ضد روسيا (مصدر 60% من أسلحتها)، مستفيدةً من انقسامات النظام الدولي لتعزيز أمنها القومي. كما تتبع استراتيجية التعاون الاقتصادي مع القوى المتنافسة، من خلال انضمامها إلى مبادرة البنية التحتية العالمية (PGII) كبديل غربي لمشاريع الحزام والطريق، مع الحفاظ على عضويتها في بريكس كمنصة لدول الجنوب لضمان تعددية الخيارات الاقتصادية.

2. تركيا: تلعب دور الوسيط الجيوستراتيجي الإقليمي واللاعب المتعدد الأقطاب من خلال التركيز على الدور الجيوستراتيجي في البحر الأسود، حيث تتفاوض مع روسيا وأوكرانيا لتصدير الحبوب عبر ممر آمن من خلال اتفاقية مُراقَبة من الأمم المتحدة (2022–2023)، مستفيدةً من موقعها الجغرافي كممر بحري حيوي، بينما تتعاون مع روسيا في بناء محطة أكويو النووية. كما ترفض فرض عقوبات على روسيا رغم عضويتها في الناتو، مما يُظهر استقلاليتها في السياسة الخارجية. أيضاً تتبع استراتيجية التوسع الإقليمي عبر تحالفات مرنة، حيث تتعاون مثلاً مع روسيا في سورية، وفي نفس الوقت تدعم أوكرانيا عسكريّاً، مستفيدةً من الدبلوماسية المُقسمة، واستخدام القوة الناعمة عبر تصدير الدرونات (Bayraktar TB2) إلى دول مثل أوكرانيا وبولندا، مما يعزّز مكانتها كقاعدة صناعية إقليمية.

4. الاستفادة من الفرص الاقتصادية: الهند تُصبح مركزاً لسلاسل التوريد البديلة عن الصين، مع جذب استثمارات من الشركات الغربية مثل آبل، بينما تسعى تركيا لتحويل نفسها إلى مركز طاقة عالمي عبر مشروع ممر الغاز من أذربيجان وإيران إلى أوروبا، مستفيدةً من أزمة الطاقة الأوروبية.

**الاستنتاج:** تظهر القوى الإقليمية مثل الهند وتركيا مرونة في استغلال الفرص ضمن النظام متعدد الأقطاب، وتنجح في تحويل انقسامات هذا النظام إلى فرص لتعزيز النفوذ عبر سياسات خارجية مرنة ومتوازنة وإنشاء تحالفات مرنة تعكس مصالحها الإقليمية. لكن ذلك يُعمق عدم الاستقرار النظامي.

**الخلاصة العامة:**

تؤكد الحالات الثلاث فرضية البحث أن النظام متعدد الأقطاب لا يُنتج توازن قوى مستقر، بل فوضى مُدارة تسمح للقوى الكبرى والإقليمية باستغلال الفراغ المؤسسي. فبينما تظهر القوى الصاعدة مرونة في تعزيز مصالحها، يبقى التحدي الأكبر في إدارة التصعيد الناجم عن غياب آليات فعّالة للحوكمة العالمية. وظهر ذلك من خلال:

1. التنافس بين القوى الكبرى (أمريكا–الصين، روسيا–الغرب) الذي يزيد التعقيدات ويُضعف التعاون في القضايا العالمية.
2. عجز المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية) الذي يُعزز الاعتماد على التحالفات الإقليمية الموازية.
3. نجاح القوى الإقليمية (الهند، تركيا) في تعزيز نفوذها عبر سياسات مرنة، لكنها تُفاقم انقسامات النظام الدولي.

هذا الواقع يُشير إلى أن النظام متعدد الأقطاب قد يُنتج استقراراً هشّاً قائماً على توازن القوى، لكنه غير قادر على معالجة التحديات العابرة للحدود مثل المناخ والأوبئة بشكل فعّال.

## النتائج والمناقشة:

## أولاً. تحليل النتائج ومناقشتها:

### ١. الاستنتاجات الأولية:

أ. تعزيز التنافس مقابل تراجع الحلول الجماعية: أكدت دراسات الحالة (التنافس الأمريكي–الصيني، الأزمة الأوكرانية) أن تعدد الأقطاب يُنتج تنافساً استراتيجيّاً مُتعاظماً، حيث تسعى القوى الكبرى لتعزيز نفوذها عبر أدوات عسكرية واقتصادية وتكنولوجية. مع ذلك، يُضعف هذا التنافس قدرة المؤسسات الدولية على تقديم حلول جماعية، كما ظهر في عجز الأمم المتحدة عن إدارة الأزمة الأوكرانية، وفشل منظمة التجارة العالمية في حل النزاعات التجارية. تجلة ذلك في البحث من خلال فيتو روسيا في مجلس الأمن الذي حال دون فرض عقوبات دولية فعالة خلال الغزو الأوكراني، مما دفع الغرب إلى الاعتماد على تحالفات أحادية كالاتحاد الأوروبي والناتو.

ب.تصاعد مخاطر فخ ثيوقيديدس: تُظهر المواجهة الأمريكية–الصينية سمات الصراع بين قوة صاعدة (الصين) وقوة مهيمنة (الولايات المتحدة)، حيث تسعى بكين لإعادة تشكيل النظام الدولي لصالحها، بينما تحاول واشنطن الحفاظ على هيمنتها. فالتوترات في بحر الصين الجنوبي وتايوان مثلاً تعكس هذا النمط، مع تصاعد الخطابات العدائية وعدم الثقة المتبادلة.

ج. التأثير السلبي على التحديات العابرة للحدود: أدى انقسام القوى الكبرى إلى تعطيل الاستجابة العالمية لتحديات مثل كوفيد–19 والأمن السيبراني، حيث تحولت هذه القضايا إلى ساحات للتنافس بدلاً من التعاون. كما ظهر في فشل مبادرة COVAX في تحقيق التوزيع العادل للقاحات بسبب التنافس على دبلوماسية اللقاحات.

### ٢. مناقشة النتائج في ضوء الفرضية:

أ. أكد البحث صحة الفرضية، حيث تؤكد النتائج أن النظام متعدد الأقطاب يُزيد تعقيد البيئة الجيوسياسية، حيث تُهيمن الأجندات الوطنية على الأولويات العالمية، وتفشل المؤسسات في إدارة التنافس.

ب.أظهر البحث بروز دور القوى الإقليمية (مثل الهند وتركيا) كفواعل قادرة على استغلال الفراغ المؤسسي لتعزيز نفوذها، مما يُضيف طبقة جديدة من التعقيد للنظام الدولي.

ج. أظهر البحث فجوات بحثية، حيث تحتاج الدراسات المستقبلية إلى تحليل تأثير التعددية القطبية على إدارة الأوبئة المُستقبلية، ودور الذكاء الاصطناعي في تغيير موازين القوة.

## ثانياً. الاستنتاجات و التوصيات:

1. إصلاح المؤسسات الدولية، خاصة الأمم المتحدة بتوسيع عضوية مجلس الأمن الدائمة لتمثيل القوى الصاعدة (الهند، البرازيل)، وتقييد استخدام الفيتو في حالات الجرائم ضد الإنسانية. ومنظمة التجارة العالمية، من خلال إعادة تفعيل آلية تسوية المنازعات عبر إصلاح نظام التعيينات، ودمج معايير جديدة للاقتصاد الرقمي.

2. تفعيل آليات الحوار متعدد الأطراف، من خلال إنشاء منصة دائمة للحوار بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، روسيا، الاتحاد الأوروبي) لمنع التصعيد، على غرار نموذج مجموعة العشرين، مع إشراك القوى الإقليمية في النقاشات الحيوية. وتطوير اتفاقات إقليمية لمعالجة التحديات العابرة للحدود، مثل ميثاق أمن سيبراني إقليمي في آسيا يُنظّم الهجمات على البنية التحتية الحيوية.

3. تعزيز التعاون في القضايا العالمية، من خلال تأسيس صندوق طوارئ عالمي تحت إشراف الأمم المتحدة للاستجابة السريعة للأوبئة، مع ضمان تمويله خارج الهيمنة السياسية للدول الكبرى. واعتماد معايير دولية ملزمة للحد من الهجمات السيبرانية، مع إنشاء محكمة متخصصة لمحاسبة الجهات الفاعلة غير الحكومية.

**الخلاصة النهائية:**

النظام الدولي متعدد الأقطاب ليس مرحلة انتقالية مؤقتة، بل واقعاً جديداً يتطلب إعادة هندسة مؤسسية وسياسية لمواكبة تعقيداته. وبينما يُمكّن هذا النظام القوى الصاعدة من تحدي الهيمنة التقليدية، فإنه يزيد مخاطر انهيار التعاون العالمي. نجاح الإصلاحات المقترحة سيعتمد على إرادة القوى الكبرى في التضحية بجزء من سيادتها لصالح المصلحة الجماعية، وهو التحدي الأكبر في القرن الحادي والعشرين.

## الخاتمة

شهد النظام الدولي تحولاً جذرياً من هيمنة أحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة إلى نظام متعدد الأقطاب، يتسم ببروز قوى صاعدة مثل الصين وروسيا ، إلى جانب تحالفات إقليمية ودولية والهند جديدة. أظهرت الدراسة أن هذا التحول أدى إلى:

1. تعزيز التنافس الاستراتيجي في المجالات العسكرية (مثل التوسع في بحر الصين الجنوبي) والاقتصادية (الحرب التجارية الأمريكية–الصينية) والتكنولوجية (سباق الذكاء الاصطناعي).

2. تراجع فاعلية المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في إدارة الأزمات، بسبب الانقسامات بين القوى الكبرى.

3. صعود تحالفات موازية (مثل مجموعة بريكس وAUKUS) تعكس محاولات إعادة تشكيل النظام الدولي خارج الإطار التقليدي.

4. تفاقم التحديات العابرة للحدود مثل تغير المناخ والأمن السيبراني، التي تتطلب تعاوناً عالمياً يصطدم بالأجندات الوطنية المتضاربة.

**تسليط الضوء على الفرص والتحديات:**

**أولاً. الفرص:**

1. توازن القوى النسبي: قد يُقلل من هيمنة قوة واحدة، ويُعزز مشاركة القوى الصاعدة في صنع القرار العالمي.

2. تنوع الخيارات: توفير بدائل مؤسسية واقتصادية (بنك التنمية الجديد التابع لبريكس) قد يُعزز المرونة العالمية.

**ثانياً. التحديات:**

3. غياب القيادة الفعالة: يُعقد إدارة الأزمات العالمية (كالأوبئة) ويُزيد مخاطر التصعيد غير المحسوب (الصراعات بالوكالة).

4. تفتيت النظام الدولي: تحالفات متضاربة تُضعف التضامن العالمي، كما في الأزمة الأوكرانية وانقسامات مجلس الأمن.

**الإجابة التي قدمها البحث:**

النظام الحالي يمهد لعالم أكثر فوضوية مُدارة، حيث يُوازن بين مصالح الأقطاب مؤقتاً، لكنه غير قادر على ضمان استقرار طويل الأمد دون إصلاحات جذرية.

ختاماً، يطرح النظام الدولي متعدد الأقطاب أسئلة مصيرية عن قدرة البشرية على تجاوز التنافس الضيق لمواجهة التحديات المشتركة. فبينما يُعد هذا النظام انعكاساً لديناميكيات القوة في القرن الحادي والعشرين، فإن نجاحه سيعتمد على إعادة تعريف التعاون العالمي بما يتجاوز الحدود الضيقة للمصالح الوطنية.

## المراجع:

[1] K. Waltz, Theory of International Politics, Addison-Wesley, 1979.
[2] J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics, W.W. Norton & Company, 2001.
[3] R. Keohane, J. Nye, Power and Interdependence, Little, Brown, 1977.
[4] X. Yan, Leadership and the Rise of Great Powers, Princeton University Press, 2019.
[5] I. Hall, Modi and the Reinvention of Indian Foreign Policy, Bristol University Press, 2019.
[6] A. Acharya, The End of American World Order, Polity Press, 2018.
[7] IPCC, Climate Change 2021: The Physical Science Basis, Cambridge University Press, 2021.
[8] D. Fidler, Global Health Governance in the 21st Century, Routledge, 2020.
[9] O. Stuenkel, Post-Western World: How Emerging Powers Are Remaking Global Order, Polity Press, 2016.
[10] J. Nye, The Future of Power, PublicAffairs, 2011.
[11] A. Wendt, Social Theory of International Politics, Cambridge University Press, 1999.
[12] B. Buzan, From International System to World Society?, Cambridge University Press, 2011.
[13] U.S. Department of Defense, Annual Defense Report, 2023.
[14] IMF, World Economic Outlook Database, 2023.
[15] World Bank, Global Economic Prospects, 2023.
[16] Pew Research Center, Global Attitudes Survey, 2023.
[17] SIPRI, Yearbook on Armaments and Disarmament, 2023.
[18] European Commission, EU Strategic Autonomy Report, 2023.
[19] UN Population Division, World Population Prospects, 2023.
[20] FAO, State of the World's Forests, 2023.
[21] U.S. Energy Information Administration, Global Energy Outlook, 2023.
[22] CSIS, Asia Maritime Transparency Initiative Reports, 2023.

[23] IEA, Global Energy Review, 2023.
[24] WTO, World Trade Report, 2023.
[25] U.S. Congressional Research Service, Semiconductor Export Controls, 2023.
[26] McKinsey Global Institute, The AI Revolution, 2023.
[27] UN Security Council, Resolutions on Ukraine, 2022-2023.
[28] BRICS, Summit Declarations, 2023.
[29] AUKUS, Joint Statements, 2023.
[30] ICC, Reports on Ukraine Investigations, 2023.
[31] OSCE, Monitoring Mission Reports, 2022-2023.
[32] UNHCR, Global Trends in Forced Displacement, 2023.
[33] COP28, Final Agreement Text, 2023.
[34] WHO, COVID-19 Vaccine Equity Reports, 2023.
[35] COVAX, Annual Progress Report, 2023.
[36] Cybersecurity and Infrastructure Security Agency (CISA), Reports on Russian Cyberattacks, 2023.
[37] NATO, Cybersecurity Strategy Documents, 2023.
[38] Shanghai Cooperation Organization, Summit Declarations, 2023.
[39] World Economic Forum, Global Risks Report, 2023.